عاد من أديس أبابا مصطحبا الصحافية المعتقلة في السودان... ومصر تترقب «الحكومة الجديدة»

# مرسي: مأساة الشعب السوري كانت محور لقاءي سمو الأمير وخادم الحرمين

| أديس أبابا - من صلاح مغاوري | القاهرة - من ربيع حمدان ومصطفى أبوهارون |

فتحت عودة الرئيس المصري محمد مرسي إلى القاهرة من أديس أبابا، امس، أبواب ترقب إعلان الحكومة الجديدة، التي ذكرت رئاسة الجمهورية إنه سيتم الإعلان عن اسم رئيسها فور عودة مرسي من أديس أبابا، حيث شارك في القمة الأفريقية، مصطحبا معه الصحافية المصرية التي كانت رهن الاعتقال في السودان شيماء عادل، والتي تناولت معه طعام الفطور.

ومن مطار القاهرة إلى قصر الرئاسة، استكمل مرسي مشاوراته النهائية، لإعلان اسم رئيس الحكومة، في وقت شهدت مراكز الاعتصامات الثلاثة «التحرير» و«المنصة» و«بوابات قصر الاتحادية «الرئاسي»، هدوءا ملحوظا.

وقالت مصادر في الرئاسة، إن «مرسي لايزال يفاضل حتى اللحظات الأخيرة بين شخصيات اقتصادية دولية ومحلية لترأس الحكومة الجديدة، ترد منها اسم حازم الببلاوي ومحمود أبوالعيون، نافية ما تردد عن نية الرئيس ترأس الحكومة بنفسه، وقالت إن «الأنباء التي أشارت إلى احتمال استمرار رئيس الوزراء الحالي كمال الجنزوري رئيسا في الوزارة الجديدة ليست قريبة من الواقع»، بينما تعددت الأسماء المرشحة لتولي الحقائب الوزارية، بينها حمدي قنديل لوزارة الإعلام وعصام العريان لوزارة الخارجية.

مصريون يهتفون ضد الأميركيين و«الإخوان» في الاسكندرية (خاص - «الراي»)

وفي أديس أبابا، التقى مرسي الجالية المصرية على هامش مشاركته في أعمال قمة الاتحاد الأفريقي، ودعا الجميع الى أن «النظر إلى الأمام لتحقيق الأهداف التي تنهض بمصر»، مؤكدا أنه «إذا نهضت مصر شعبا ودولة فستنهض المنطقة كلها، وأنه لا يمكن أن تتحقق نهضة في المنطقة العربية والأفريقية من دون نهضة مصر».

وقال: «نتمنى أن تستقر مصر أمنيا ونفسيا وجغرافيا واقتصاديا، وقبل كل ذلك الاستقرار السياسي لأنه الأهم لأن يعود الدور القوي لمصر في المنطقة».

وعن موقف مصر مما يحدث في سورية، أكد أن «هناك موقفا موحدا مما يحدث في سورية بالاتفاق مع الجامعة العربية»، مشيرا إلى «أننا لم نصل إلى ما نريده وما يريده الشعب السوري»، وقال إن «النظام السوري نظام صعب ويستخدم السلاح في قمع المواطنين السوريين، وهذا ما نرفضه وما نؤكد عليه مراراً وتكراراً». وأوضح أنه أكد «التضامن المصري مع الشعب السوري خلال لقائه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال زيارته الأخيرة للسعودية، رغم عدم الإعلان عن ذلك»، مؤكدا ان «قضية الشعب السوري وما يتعرض له كانت محوراً للحديث أيضاً خلال محادثاته مع أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على هامش القمة الأفريقية».

وقال: «إننا نشعر بمأساة الشعب السوري أكثر من أي وقت مضى، ومن أي شعب آخر، ونأخذ في هذا الإطار خطوات تصاعدية بما تسمح به الظروف لمساعدة الشعب السوري».

وعن دور الأزهر الشريف والدور الكنسي في دعم التعاون مع إثيوبيا، قال: «لدينا توجه بالاهتمام بدور الأزهر والدور الكنسي وأيضا دور الحكومة والدور الشعبي في دعم جميع أوجه التعاون بين البلدين خلال المرحلة المقبلة».

والتقى مرسي أمس، رئيس الصومال شيخ شريف شيخ أحمد ورئيس رواندا بول كاجامي، كما التقى طريرك الكنيسة الأرثوذكسية الأثيوبية البابا باولوس، ورئيس جنوب السودان.

وكان التقى مرسي، ليل أول من أمس، في أديس أبابا رئيس جيبوتي إسماعيل عمر جيلة، حيث بحثا العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك، كما التقى الرئيس التنزاني جاكايا كيكويتي في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي، في وقت كان موظفو الرئاسة المرافقون لمرسي يستقبلون الصحافية المصرية شيماء عادل، التي سلمها عناصر من الأمن السوداني إلى الوفد المصري في إثيوبيا، بناء على قرار من الرئيس السوداني الفريق عمر البشير.

وذكرت سفارة السودان في القاهرة، في بيان إن «قرار البشير بإطلاق شيماء، جاء استجابة لطلب من الرئيس المصري، وحرصا من القيادة السودانية على العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين».

وذكرت رئاسة الجمهورية ان مرسي سيلتقي غدا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في القاهرة.

بعد استقرار حالته الصحية

# النائب العام المصري يأمر بإعادة مبارك إلى سجن طرة

| القاهرة - من علي المصري |

أصدر النائب العام المصري عبد المجيد محمود قرارا بنقل الرئيس السابق حسني مبارك من مستشفى المعادي للقوات المسلحة إلى مستشفى سجن المزرعة، بعد تحسن حالته الصحية واستقرارها، لتنفيذ العقوبة المقضي بها عليه وفقا لما تقضي به أحكام القانون.

وقال النائب العام المساعد والناطق الرسمي للنيابة العامة عادل السعيد، إن «النائب العام أصدر في الرابع من يوليو الجاري قرارا بتشكيل لجنة طبية برئاسة كبير الأطباء الشرعيين وعضوية 2 من مساعديه ومدير القطاع الطبي في مصلحة السجون و2 من أساتذة كلية طب قصر العيني في جامعة القاهرة لفحص الحالة الصحية لمبارك، لبيان مدى إمكانية نقله إلى سجن المزرعة أو إلى مستشفى السجن وفقا لحالته الصحية لاستكمال تنفيذ الحكم الجنائي الصادر ضده».

وأوضح أن «اللجنة قامت بالاطلاع على الملف الطبي وأوراق العلاج الخاصة به في المجمع الطبي للقوات المسلحة في المعادي، جنوب القاهرة، وتوقيع الكشف الطبي عليه وإجراء الفحوصات والأبحاث التي رأت اللجنة إجراءها له، وانتهت اللجنة بإجماع آراء أعضائها إلى أن حالته الصحية مستقرة حاليا بصفة عامة تحت العلاج الدوائي، وأنها تعتبر من الوجه الطبي جيدة قياسا بالنسبة لمن هم في مثل سنه، وأنه لا توجد لدى المحكوم عليه سمة مدعاة صحية تستلزم بقاءه حاليا في مستشفى القوات المسلحة في المعادي أو بأي مستشفى آخر ذي إمكانيات تقنية تكنولوجية عالية».

وأشار إلى أنه «تم إخطار وزير الداخلية ومصلحة السجون بقرار النائب العام لاتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل المحكوم عليه إلى مستشفى سجن المزرعة مع توفير المتابعة والعناية الطبية اللازمة لحالته».

محكمة مصرية تقضي بحبس 3 قضاة مفصولين

# «هيومن رايتس» تطالب مرسي بإيقاف المحاكمات العسكرية

| القاهرة - «الراي» |

طالبت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الأميركية الرئيس المصري محمد مرسي بالتحرك لوقف المحاكمات العسكرية للمدنيين والعفو عن آلاف الحتجزين في المحاكمات القائمة بينهم أطفال.

واكدت في بيان وزع في القاهرة، أمس، انه «يجب على الرئيس المصري، أن يعفو عن جميع المدانين أمام المحاكم العسكرية، وأن يحيل من توجد أدلة سليمة ضدهم إلى محاكم مدنية». وذكرت أن «2165 مدنيا على الأقل لايزالون محتجزين في السجون المصرية بعد محاكمتهم عسكريا، منذ 28 يناير 2011»، مشيرة إلى «تعرض أكثر من 12 ألف مدني للمحاكمة خلال العام الماضي ودين 9 آلاف منهم على الأقل».

ورصدت المنظمة «احتجاز واستجواب 54 طفلا على الأقل، أمام النيابة العسكرية منذ مارس العام 2011 حتى الآن، وحكم على أطفال بالسجن لمدد بلغت 15 عاما». وتابعت ان «القانون الدولي واضح تماما في هذا الشأن، ويجب ألا يُحاكم أي مدني، بغض النظر عن الجريمة، أمام محكمة عسكرية، وعلى الرئيس مرسي أن يتخذ موقفا متسقا مع قانون حقوق الإنسان، وأن يعفو عن جميع المدنيين المُدانين أمام محاكم عسكرية».

واوضحت ان «على مرسي استخدام صلاحياته الرئاسية بموجب المادة 56 من الإعلان الدستوري والمادة 112 من قانون الأحكام العسكرية، ويصدر عفوا عاما عن كل المُدانين أمام المحاكم العسكرية»، مؤكدة أن «العفو الرئاسي هو السبيل الوحيد لإلغاء نتائج المحاكمات غير العادلة التي عقدتها المحاكم العسكرية».

من ناحية ثانية، قضت محكمة جنح الشرابية في القاهرة بالحبس عامين وشهرا لـ 3 قضاة مفصولين، هم: محمد السيد المرشدي (39 عاما) قاضي سابق في محكمة كفر الشيخ وأحمد محمود الشافعي (32 عاما) قاضي سابق في محكمة عابدين وكريم محمود سيد أحمد (32 عاما) وكيل نيابة في كفر الشيخ، لاتهامهم باقتحام والتعدي على دار القضاء العالي بمعاونة آخرين، كما قضت هيئة المحكمة بالحبس عامين وشهرا على 5 متهمين وشهرين على المتهم السادس.

وكان المتهمون أنكروا كل التهم المنسوبة إليهم والواردة في أمر الإحالة، وأكدوا عدم ارتكاب الواقعة، ودفع محامي المتهمين ببطلان الاتهامات والدفع بعدم معقولية حدوث الواقعة بالكيفية الواردة بأمر الإحالة، وتناقض أقوال الشهود والدليل الفني والقولي.

وكانت النيابة أحالت القضاة المفصولين إلى المحاكمة، بعدما وجهت إليهم تهم منع موظفي مبنى دار القضاء العالي من ممارسة عملهم، وإتلاف الممتلكات العامة بعد تهشيم واجهات زجاج مبنى دار القضاة العالي بالطوب والحجارة، ونسبت النيابة أيضا إلى القضاة المفصولين والمتهمين الستة الآخرين الذين قبض عليهم خلال الأحداث تهمة الامتناع عن المثول أمام النيابة العامة.

من جانب ثان، ذكرت الخارجية المصرية، أنه ستبدأ في جدة غدا، محاكمة المواطنين المصريين المحامي أحمد الجيزاوي وإسلام بكر المتهمين بجلب أقراص مخدرة للسعودية.

وقال الناطق الرسمي باسم الخارجية الوزير المفوض عمرو رشدي، إن «قنصل مصر العام في جدة السفير علي العشيري على اتصال مستمر مع حرم الجيزاوي في القاهرة لبحث ترتيبات قيامها بتوكيل محام للترافع عن زوجها، حيث تم الاستقرار بالفعل على مكتب محاماة سعودي لتولي الدفاع، وتقوم القنصلية حاليا بالتنسيق بين المكتب وحرم الجيزاوي في القاهرة لترتيب إجراءات الوكالة القانونية ونفقات القضية».

الأحزاب الدينية تؤيد والمدنية ترفض إصدار إعلان دستوري مكمل

# مشاورات بين مؤسسة الرئاسة و«العسكري» لنقل الصلاحيات إلى الرئيس المصري

| القاهرة - من فريدة موسى |

تباينت ردود فعل القوى السياسية في مصر، حول إصدار إعلان دستوري مكمل بالتشاور بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة والرئيس الجديد للبلاد، بما يسمح بعودة البرلمان الذي تم حله، الى حين صياغة الدستور الجديد للبلاد، وكذلك انتخاب برلمان آخر.

يأتي ذلك بعد ما أبداه تيار الإسلام السياسي من موافقة أولية حول هذه الفكرة وتبناها خلال اجتماعاته المغلقة، ومع هذا تبقى الاختلافات في هذا الملف مطروحة.

وأعلن التيار الإسلامي من جهته تأييده «لأي مبادرة من شأنها أن تنهي الاحتقان بين السلطات، خصوصا بعدما دخلت السلطة القضائية كطرف في الأزمة التي نشبت بعد حل مجلس الشعب المنتخب عقب قرار المحكمة الدستورية العليا ببطلان ثلث أعضائه»، فيما أصر التيار الليبرالي المدني على «ضرورة احترام أحكام القضاء النهائية وعدم الالتفاف على الأحكام».

وقال الرئيس الشرفي لحزب «الوفد» مصطفى الطويل: «ليس من حق الرئيس إصدار إعلان دستوري أو الانقلاب على الإعلان الحالي إلا بموافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة».

وشدد لـ «الراي» على «ضرورة احترام أحكام القضاء وعدم الالتفاف عليها بالحديث عن وسائل أخرى لعودة البرلمان». وتابع: «يجب أن تحكمنا دولة القانون والمؤسسات ومن يطالبون رئيس الجمهورية محمد مرسي بإعادة البرلمان سيدخلونه في أزمة كبيرة».

وقال الامين العام لحزب «المصريين الأحرار» راوي تويج، إنه «لا يمكن أن يتفاوض المجلس العسكري والرئيس على إعادة برلمان كان والعدم سواء بقول المحكمة الدستورية العليا التي أكدت أنه برلمان باطل».

وتساءل: «كيف يريد الإخوان القيام بمهمة التشريع بعودة البرلمان، وفي وقت لم ينتهوا من صياغة الدستور الجديد للبلاد، الذي لايزال يشهد خلافات حول مواده وحول مصطلحاته ما بين من يقول السيادة لله ومن يريد أن يكون المصطلح السيادة للشعب، ما يعطل صياغة الدستور».

من جانبه، اقترح عضو مجلس الشعب المنحل والقيادي في حزب «الحرية والعدالة» جمال حشمت، «ضرورة البدء في حوار فوري بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة والرئيس مرسي لإنهاء الأزمة»، رافضا أن «يتم إهدار الأموال التي أنفقتها الدولة في الانتخابات الأخيرة، وكذلك إرادة الجماهير من خلال إلغاء نتائج الانتخابات كاملة بسبب ما أسماه التداخل بين السلطات»، داعيا الى «إعادة النظر في الإعلان الدستوري المكمل، خصوصا في ما يتعلق بإعطاء الحق لأربع مؤسسات للاعتراض على الدستور الجديد للبلاد».

وكانت المفاجأة ما كشفه المستشار القانوني للرئيس المصري محمد فؤاد جاد الله، عن قيامه بإجراء مشاورات مع القوى السياسية والمجلس العسكري والمجلس الأعلى للقضاء وأساتذة القانون لنقل الصلاحيات التشريعية من المجلس العسكري لرئيس الجمهورية، وتخطي أزمة الإعلان الدستوري المكمل»، مشيرا إلى «تشكيل لجنة قانونية لبحث آلية نقل الصلاحيات التشريعية من العسكري إلى الرئيس»، مُقرًا بأن الصلاحيات التشريعية «لاتزال بيد المجلس العسكري حتى الآن، رغم ممارسة الرئيس لصلاحياته».

وكشفت مصادر في جماعة «الإخوان» وحزب «الحرية والعدالة» عن مناقشة الأفكار الخاصة بمواد الإعلان الدستوري الجديد للخروج من المأزق بعد حكم المحكمة الدستورية العليا بإلغاء قرار الدكتور محمد مرسي بعودة البرلمان المنحل.

وذكرت أن «الاقتراحات تضمنت عددا من المواد القانونية التي سيتضمنها الإعلان الدستوري الجديد، التي تضمن عودة التشريع للبرلمان، بجواز استدعاء مجلس الشعب المنحل لحين وضع الدستور الجديد».

وتابعت إن «النية تتجه لإصدار إعلان دستوري جديد، إلا أن النقاش انتهى لإصدار إعلان دستوري جديد يشمل الإعلانين السابقين اللذين أصدرهما المجلس العسكري في محاولة لإعادة التوازن بين السلطات مرة أخرى».

# «القضاء الإداري» يحسم اليوم مصير «التأسيسية» و«المكمل» و«الشورى»

| القاهرة - من فريدة موسى ووفاء النشار ومحمد عواد |

تتجه أنظار المصريين إلى محكمة «القضاء الإداري» في مجلس الدولة، التي من المقرر أن تصدر أحكامها اليوم، في 4 طعون، لها آثار بالغة على الشارع السياسي لوضع حلول للمتاهة القانونية التي دخلتها البلاد.

وتحدد أحكام القضاء الإداري، مصير الجمعية التأسيسية الحالية للدستور الجديد والتي يترأسها المستشار حسام الغرياني، كما ستنظر طعوناً تطالب بحل مجلس الشورى أسوة بحل مجلس الشعب، إضافة إلى طعن ثالث ضد قرار رئيس الجمهورية محمد مرسي، بإعادة مجلس الشعب للانعقاد، رغم حكم المحكمة الدستورية ببطلانه، ورابع بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، أو الاستغناء عليه.

ووسط قلق وجدل دائر داخل الجمعية التأسيسية خوفا من حلها، جرت مشاورات بين الأعضاء على محورين، أحدهما استمرار في المناقشات حول مواد الدستور الجديد، وآخر لبحث الرد القانوني، حال صدور الحكم بحلها، خصوصا بعدما أقر مرسي، ليل اول من أمس، قانونا كان أعده مجلس الشعب قبل الحكم ببطلانه، يتحصين قرارات الجمعية التأسيسية وأعضائها، ما يمنع حلها أو الطعن عليها.

وقالت مصادر من داخل اللجنة التشريعية في مجلس الشورى لـ «الراي» إن اللجنة انتهت من إعداد مشروع الدستور الجديد للبلاد، يناقشه مجلس الشورى في جلسة عامة اليوم ويتضمن توسيع في صلاحيات رئيس الوزراء، وآلية توجيه تهمة الخيانة العظمى لرئيس الجمهورية وإجراءات تتعلق بتشكيل مجلس الدفاع الوطني.

وواجه إقرار الرئيس قانون تحصين الجمعية التأسيسية ردات فعل عنيفة من جانب الأحزاب المدنية، التي اعتبرت القرار بمثابة دفاع عن جماعة «الإخوان المسلمين»، بينما اعتبرته التيارات الإسلامية محاولة للمحافظة على الجمعية التأسيسية الحالية حتى لا يشكلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وتصاعدت من جانب آخر حدة الخلاف القانوني بعد انسحاب 4 نواب للشورى من اللجنة التأسيسية. وقال رئيس مجلس الدولة السابق محمد حامد الجمل إن «قرار الانسحاب لن يؤثر على حكم المحكمة الإدارية لأن الاعتراض كان على عضوية هؤلاء النواب وقت تشكيل الجمعية التأسيسية وليس بعد أن تم تشكيلها».

وهاجمت «الديموقراطية» و«الحزب الديموقراطي الاجتماعي» و«التجمع» إقرار مرسي لقانون تحصين التأسيسية، موضحة أن «مرسي لم ينفذ ما سبق ووعد به من إعادة النظر في تشكيل الجمعية بعد الحكم القضائي الصادر بحلها منذ 3 أشهر».

# سفير مصر السابق في الدوحة عاد إلى ديوان وزارة الخارجية

| القاهرة - من ربيع حمدان |

عاد سفير مصر السابق في الدوحة محمود فوزي أبو دنيا إلى ديوان عام وزارة الخارجية، بعد انتهاء مهمته على أثر تعيين سفير جديد خلفا له، رافضا نقله إلى بغداد.

واوضح مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية محمد مصطفى كمال، لـ «الراي»، إن «أبو دنيا عاد إلى ديوان عام الوزارة بالفعل بعد عودته من الدوحة قبل أيام عدة، وتحديدا في 8 يوليو الجاري، وتولى محمد مرسي عوض منصبه كسفير لمصر لدى قطر، الذي سافر في اليوم التالي مباشرة لعودة أبو دنيا».

ورفض الخوض في موضوع إحالة أبو دنيا إلى التحقيق من جانب وزير الخارجية بسبب ما بدر عنه من أقوال وتصريحات مست الوزارة والوزير، واعتبرت تجاوزا للأعراف واللوائح ومهام منصبه.

وقالت مصادر ديبلوماسية رفيعة المستوى، إن «لا صلة للاتهامات المنسوبة إلى السفير وموضوع إحالته إلى التحقيق وعودته إلى الديوان واستئناف مهام عمله به»، فيما أقرت بأنه «سلم نفسه للديوان العام بالفعل كأي سفير عائد من الخارج».

مبويات

المبوب و الإعلانات اليومية

للإعلان ت 24953001 ف 24953003

جرانيت وبورسلان صيني
60x60
لامع صيني
ابتداءً من
2.000 د.ك
شركة أولاد فهد السويد التجارية
السويد
الشويخ - ت: 24821315 الفحاحيل - ت: 23929984

شركة كبرى
بحاجة إلى الوظائف التالية:-
• سكرتير تنفيذي أو سكرتيرة تنفيذية شرط يجيد اللغة الانجليزية.
• مندوبو مبيعات لدى الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية.
• مندوب شئون وجوازات.
• سائقو توصيل جمعيات واسواق (رخصة عامة).
• مروجو جمعيات واسواق مركزية.
يشترط توافر الآتي:-
• خبرة بالكويت لا تقل عن عامين.
• إقامة قابلة للتحويل.
برجاء إرسال السيرة الذاتية على فاكس: ٢٤٧٣٥٥٥٤
أو على الايميل: winrsinti@hotmail.com

للإيجار في المهبولة
معاهد تعليمية وصحية - مطاعم & كافيهات
صالونات (نسائي & رجالي)
ش العجران (ش المطاعم) مساحات واسعة
للاستفسار ت: 90062345 - 99737962

مطلوب للإيجار فوراً
فيلا ، دور ، شقة
لعوائل V.I.P و معاريس
مطلوب للبيع
أرض، هدام، فيلا، عمارة
ت: ٩٧٦٦٠٦٣٠

مطلوب للإيجار فوراً
فيلا دور شقة
لعوائل V.I.P ومعاريس
مطلوب للبيع
أرض هدام فيلا عمارة
٩٩٥٥٣٤٩٧

التميز دائماً من الوطنية للبولي ايثلين وخزانات GRP ولجميع أعمال الفيبر جلاس
• صحي ومعتمد من جميع وزارات الدولة
• صيانة فورية وكفالة لمدة عشرة سنوات
• أسعار لا تنافس

الوطنية الأفضل دائماً كويتي ١٠٠٪
شركة مصنع الوطنية لانتاج البلاستيك المسلح بالألياف الزجاجية
٢٤٦٧٥٢٢٢